

قالوا اذا كان الملك عزله نصب الامم كما امر الاخوان وولاه الاقاليم وكل
من عتقت له الامان على قوم اربك لمناجحة العدو وسن الغارة عليه وغير يلاذه
هم اهل اللغة ان امر ذلك المقدم امر لاتباعه واصحابه معه وكذلك اذا اجتر
عنه بانه فتح البلاد الغلاني وكسر العدو والفلان فانه يقال فتح وكسر والمراد هو
مع اتباعه والشي عليه السلام قد ثبت انه قد وه للامه ومقدم عليهم فامرهم وبهيه
يكون امرا لهم الامام لا للدليل فيه على الفزوق ولا تسلم ان المقدم يكون امرا
لابتباعه فانه يصح ان يقال امر الملك المقدم وما امر اتباعه ولذلك لو حلف
انه لا يامر اتباع المقدم لم يثبت بامر المقدم بالاجماع وانما يتم ان امر المقدم امر
لاتباعه فمما ذكرتموه من الصور لان مناجحة العدو وسن الغارة عليه يتوقف
على مشاركة الاتباع بخلاف ما يقوم به الرسول عليه السلام من الاحكام الشرعية
فانه لا يتوقف على مشاركة الامة المشاي قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلعت النسا
وظلموهن لعديهن فلو كان خطابه لا يتم الامه لقائل اذا طلعت النسا وظلموهن
وذلك يدل على ان خطابه خطاب لامته قلنا ذلك الخطاب عام للكل على وجه
يدخر فيه النبي وغيره وذكر النبي اول الامر للمشرفه والتكريم ثم حوطة الجميع
بعده الثالث قوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لئلا يكون
على المؤمنين حرج في ازواج ادعيانهم اذا قضوا منها وطرا فاجابنا انما اباح
ذلك لئلا يكون مباحا لامه فلو كانت الاباحه خاصه به لم يعد الحكم به الى غيره
حيث لا شئ الحرج عن الامة قلت النبي الايه مطايل على رفع الحرج عن المؤمنين
للفطع بان الامة غير ادخله في زوجها وانما اجابنا رفع الحرج عن النبي عليه السلام
لمقصود رفع الحرج عن المؤمنين وذلك الخاق يتم بالقياس عليه بواسطة ذلك الحجة
وحصول المصلحة واما ان الخطاب عام للمؤمنين فلا الرابع قالوا لو كان خطابه
عليه السلام خاصا به دون الامة لم يكن في التصريح بتخصيصه به فانه اذ هو
خاص به بالوضع الخ فورد الخطاب به مع كونه مخصوصا بقوله و امره مؤمنه
ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها خالصه لئلا يزدون المؤمنين
وكقوله ومن الليل يتهد به فانه لك قلنا لا تسلم انه لا يفيد بل يفيد قطع الخاق

عنه به بطريق القياس اذ لو لم يرد التخصيص لا يمكن الاحتواء به بالقياس عليه
المسئلة الثامنة عشر مسئلة خطابه لو احل ليس بعام خلافا للحنابلة
لنا ما تقدم من القطع ولزوم التخصيص ومن علم فانه حكمي على الواحد ولو
وما ارسلناك الا كافة للناس تعنتت الى الاسود والاحمر يد عليه واجيب بان المعنى
تربيع كل ما يخص به ولا يلزم اشتراك الجميع فالواحد حكمي على الواحد حكمي على الجماعة
باري ذلك فلنا محمول على الجماعة بالقياس وهذا الدليل لان خطاب الواحد
لجميع قالوا انقطع بان الصحابه حكمت على الامة بذلك تحكيم حكم ما عرفت
الزنا وغيره قلنا ان كانوا حكموا للنساء في المعنى فهو القياس والاختلاف
الاجماع قالوا لو كان حاصلا كان يجزى ولا يجزى واحدا بعدك وتخصيصه خزيمه
يقول سها دة وجهه زيادة من غير فانه قلنا فادته قطع الخاق كما تقدم
احلوا في خطاب النبي عليه السلام لو احل من امته هل هو خطاب للباقي
ام لا وذهب الجمهور الى انه ليس بعام للجميع وذهب الحنابلة الى انه عام للجميع الامة
والحنابلة رما ذهب اليه الجمهور والدليل عليه ما تقدم في المسئلة التي قبلها من القطع
في خطاب المفرد لاسنوا وغيره لعه ومن لزوم التخصيص بوجه غير الخطاب
ومن علم ان قوله في قوله عليه السلام حكمي على الواحد حكمي على الجماعة قوله
قالوا وما ارسلناك الا حجة الخان به من ربي او وجه الاول قالوا انك تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس وقال عليه السلام تعنتت الى الاحمر والاسود وذلك
يدل على ان خطابه لو احل عام للجميع واجيب عنه بان معنى ارساله وبغته الى الناس
كافة من الاحمر والاسود ان يجر فكل واحد منهم ما يخص به من الاحكام كاحكام
المرض والصحيح والمتميم والمسافر والحاضر والمجاور والبعيد وغير ذلك ولا
يلزم اشتراك الكل فيما ثبت للعرض منهم الثاني قالوا ان عليه السلام
حكمي على الواحد حكمي على الجماعة وذلك بان ما ذكرتموه من ان حكم الواحد يفيد
عليه قلنا هذا محمول على ان حكمه على الواحد حكمه على الجماعة بالقياس لامن
وجه اللفظ او حكم الجماعة حكم الواحد بهذا الدليل لان خطاب الواحد خطا
لجميع الثالث قالوا انقطع بان الصحابه حكمت على جميع الامة باحكام رجوا فيها